



كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي نيئتجادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩٧/اتحادية/تميز/٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٧/٧/٢٠١٢ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون فس كوركيس وحسين أبو ألتمن المسأونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميز - المدعى عليه - /وزير الداخلية/ إضافة لوظيفته وكيله المقدم الحقوقي

علي حسين عبيد عباس .

المميز عليه - المدعى - /ابراهيم خليل شهيد وكيله المحامي محمد جاسم الجبوري .

الادعاء

ادعى المدعى (المميز عليه) بواسطة وكيله أمام محكمة القضاء الإداري بأنه كان منتسب في الجيش العراقي المنحل وبعد ٩/٤/٢٠٠٣ تطوع للعمل في مديرية شرطة محافظة بابل بموجب الأمر الإداري الصادر من محافظة بابل المرقم (١٣٢٠) في ١٥/٦/٢٠٠٣ وبتحويل من قيادة قوات التحالف للمحافظين وفي عام ٢٠٠٦ تم تربيته على ملاك وزارة الداخلية على وقد رفضت الوزارة احتساب خدمته من تاريخ المباشرة وأصرت على احتسابها من تاريخ صدور أمر التثبيت على الرغم من وجود أوامر ديوانية صدرت لاحقاً تؤكد على احتساب الخدمة من تاريخ المباشرة وليس من تاريخ تثبيت الإعادة ومنها الأمر السديواني المرقم (١٤٦) لسنة ٢٠٠٩ . تظلم المدعى لدى المدعى عليه/إضافة لوظيفته بتاريخ ٣/٧/٢٠١١ وتمت الإجابة على تظلمه بالرفض من وزارة الداخلية/وكالة الوزارة لشؤون الشرطة المديرية العامة لشرطة محافظة بابل معاونة الشؤون الإدارية والمالية/مديرية الإدارة بالعدد (٦٠٥٨٨/٧/ذ) في ١٢/٧/٢٠١١ . أقام المدعى دعواه بواسطة وكيله بتاريخ ٢٨/٧/٢٠١١ طالباً الحكم باحتساب خدمته من تاريخ ١٥/٦/٢٠٠٣ ولغاية ١/٢/٢٠٠٦ وحسب الأمر الإداري بالمباشرة في شرطة بابل (١٣٢٠) في ١٥/٦/٢٠٠٣ ولغاية تاريخ الأمر الإداري بتثبيت الإعادة بالرقم (١٨١٧) في ١/٢/٢٠٠٦ لأغراض الخدمة والترقية والتقاعد . ونتيجة المرافعة الحضورية العلنية قررت المحكمة بتاريخ ٢٣/٥/٢٠١٢ وبعهدد الاضطرارة



كويتي عيراق
داد كاي بالاي نيتتياحي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩٧/اتحادية/تمييز/٢٠١٢

(٢٩٠/قضاء إداري/٢٠١١) الحكم بإلغاء الأمر الإداري المرقم (٦٠٥٨٨) في ٢٠١١/٧/١٢
– محل الطعن – قدر تعلق الأمر بالمدعي وإلزام المدعي عليه (المميز)/إضافة لوظيفته
باحساب خدمة المدعي للفترة المحصورة بين تعيينه في ٢٠٠٣/٦/١٥ وتثبيته في
٢٠٠٦/٢/١ لأغراض العلاوة والترقيع والتقاعد . ولعدم قناعة المميز (المدعي عليه)/إضافة
لوظيفته بالحكم طعن به تمييزاً بواسطة وكيله أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته
التمييزية المؤرخة ٢٠١٢/٥/٣٠ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن
المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى النظر في الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق
للقانون حيث ان المدعي (المميز عليه) كان من منتسبي الجيش العراقي في النظام السابق
وبعد حل الجيش العراقي من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة تم اعادة قسم من منسبيه الى
الخدمة ومنهم المدعي ابراهيم خليل شهيد حيث اصدر محافظ بابل حسب صلاحياته المخول
بها من السلطة المؤقتة للتحالف الأمر الإداري المرقم (١٣٢٠) في ٢٠٠٣/٦/١٥ بتعيين
افراد قوة حفظ القانون بالمحافظة بموجب القائمة المرفقة بالأمر المذكور وكان المدعي
(ابراهيم خليل شهيد) من ضمنهم بتسلسل رقم (١٩) ثم اصدر مجلس الوزراء الامر
الديواني المرقم (١٤٦) الصادر بالكتاب المرقم (١/١/ديواني/١٤٦/٤٢٣٨) في
٢٠٠٩/١/٢٨ يتضمن تثبيت تعيين عدد من الضباط على ملاك وزارة الداخلية وكان
المدعي ابراهيم خليل شهيد من ضمنهم وتحت رقم تسلسل (٩) في الامر المذكور . ومما
تقدم وحيث ان المدعي كان مستمراً بالخدمة للفترة من مباشرته في ٢٠٠٣/٦/١٥ والتي
حين صدور امر التثبيت على ملاك وزارة الداخلية بالكتاب المرقم (١٨١٧) في ٢٠٠٦/٢/١
وحيث ان امر التثبيت لا يعتبر تعييناً وانما اقرار بواقعة حصلت قبل ذلك وعليه ان المدعي
اكتسب حقوقه من تاريخ مباشرته في الوظيفة في ٢٠٠٣/٦/١٥ وان امتناع المدعي عن
احتساب حقوقه الوظيفية عن المدة من تاريخ المباشرة والتي تاريخ التثبيت لا سند له من
القانون . وحيث ان الحكم المميز اذ قضى بذلك والغي الامر الاداري موضوع الطعن

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي نيئتتياحي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ٩٧/اتحادية/تمييز/٢٠١٢

والزم المميز المدعى عليه/اضافة لوظيفته باحتساب خدمة المدعي عن هذه المدة لاغراض
العلاوة والترفع والتقاعد فيكون الحكم المميز صحيحاً وموافقاً للقانون قرر تصديقه ورد
الطعون التمييزية وتحميل المميز رسم التمييز و صدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٢/٧/١٧ .

مدحت المحمود
رئيس المحكمة الاتحادية العليا